هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

التدقيق الجمركي اللاحق

التدقيق الجمركي اللاحق

يُعد أحد الأدوات الرقابية التي تسهم في تعزيز الامتثال الجمركي وتيسير حركة التجارة، من خلال التحقق من صحة البيانات والمعلومات المقدمة للهيئة بعد فسح البضائع، بما يدعم حماية الإيرادات ورفع كفاءة الإجراءات الجمركية.

تعريف التدقيق الجمركي اللاحق

هو فحص منهجي للوثائق والسجلات والأنظمة التجارية والمالية وغير المالية ذات العلاقة بالعمليات الجمركية، للتحقق من مدى الامتثال للأنظمة واللوائح الجمركية وصحة البيانات المقدمة للهيئة بعد فسح البضائع.

الجهات الخاضعة للتدقيق الجمركي

- المستوردون ومن في حكمهم.
- المصدرون.
- المخلصون الجمركيون.
- الأشخاص أو المنشآت الأخرى المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات الجمركية.

ووردت أحكام تطبيق التدقيق بعد الفسح في سياق نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية؛ حيث ينص نظام (قانون) الجمارك الموحد على أنه لموظفي الإدارة الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والسجلات والمراسلات والعقود التجارية والوثائق -أيًا كان نوعها- المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية، وضبطها عند وجود مخالفة، وذلك لدى مؤسسات الملاحة والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية. وعلى المؤسسات والأشخاص حفظ جميع الأوراق المشار إليها مدة خمس سنوات من تاريخ إتمام العمليات الجمركية.

أهداف التدقيق الجمركي اللاحق

1. التأكد من صحة واكتمال البيانات والإقرارات الجمركية المقدمة.
2. التأكد من استيفاء الرسوم والضرائب والإيرادات الجمركية المستحقة.
3. التحقق من الامتثال للأنظمة واللوائح والمتطلبات الجمركية.
4. ضمان الإفصاح الصحيح عن البضائع الخاضعة للقيود والاشتراطات الخاصة.
5. تيسير حركة التجارة الدولية للمستوردين الممتثلين.

سلطات وصلاحيات المدققين

تمنح الأنظمة واللوائح الجمركية القائمين على التدقيق السلطة والصلاحيات لإجراء التدقيق في منشآت الجهات الخاضعة له، وتشمل هذه الصلاحيات:

1. زيارة الجهات الخاضعة للتدقيق في مقارها.
2. فحص السجلات والأنظمة والبيانات التجارية ذات العلاقة بالبيانات الجمركية والقوائم المالية.
3. طرح الأسئلة والاستفسارات على مسؤولي الشركات الخاضعة للتدقيق.
4. رفع الوثائق والسجلات التجارية والاحتفاظ بها.
5. أخذ عينات من البضائع وجرد المخازن.
6. يُعد موظفو هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضبط القضائي.

حقوق الجهة الخاضعة للتدقيق

1. الإشعار بالتدقيق: تلتزم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإشعار الجهة الخاضعة للتدقيق والتنسيق معها مسبقًا لتحديد موعد مناسب لأعمال التدقيق، مع توضيح تاريخ الزيارة والمستندات والوثائق المطلوبة. ويجوز للهيئة تنفيذ التدقيق دون إشعار مسبق عند وجود مؤشرات أو أدلة على إخفاء أو إتلاف مستندات أو معلومات ذات صلة بمخالفات.

2. الحياد والموضوعية في التدقيق: تلتزم الهيئة بتنفيذ أعمال التدقيق وفقًا لمبادئ الحياد والموضوعية والمهنية.
3. سرية المعلومات: تلتزم الهيئة بالحفاظ على مستويات عالية من السرية عند فحص وتدقيق الوثائق والمعلومات، وألا يتم الكشف عن أي معلومات تجارية تم الحصول عليها أثناء الفحص إلا بقدر ما يتطلب إفشاؤه في سياق إجراءات قضائية، وفقًا لأحكام النظام (القانون) الجمركي الموحد لدول المجلس.
4. إصدار التقرير النهائي للتدقيق: تقوم الهيئة بإعداد تقرير نهائي يتضمن نتائج التدقيق والإجراءات المتخذة، وتسليمه للجهة الخاضعة للتدقيق بعد استكمال أعمال التدقيق.
5. إعادة كافة المستندات والسجلات للجهة الخاضعة للتدقيق: تلتزم الهيئة بالاحتفاظ بكافة المستندات والوثائق والسجلات التي يتم استلامها أثناء أعمال التدقيق، وإعادتها إلى الجهة الخاضعة للتدقيق بعد انتهاء أعمالها، ما لم تتطلب الأنظمة الاحتفاظ بها.
6. حق الاعتراض: يحق للجهة الخاضعة للتدقيق الاعتراض على قرارات التحصيل خلال (60) يومًا من اليوم التالي لتاريخ التبليغ بالقرار وفقًا للمادة (5) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، وذلك من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وليتم إيقاف تطبيق إجراءات التحصيل النظامية في حال الاعتراض، يجب تقديم ضمان نقدي أو بنكي بالمبالغ المطلوبة وفقًا للمادة (2/7) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية.

التزامات الجهة الخاضعة للتدقيق

1. الاحتفاظ بالسجلات والمستندات بطرق نظامية.
2. على الجهات الاحتفاظ بكافة المستندات والسجلات التي تتعلق بالعمليات والمعاملات الجمركية خلال الفترة المحددة بالنظام (5 سنوات)، سواءً كانت هذه السجلات ورقية أو إلكترونية، مع الالتزام بتقديم المستند الأصلي خلال الفترة المحددة عند الطلب.
3. على الجهات الخاضعة للتدقيق التعاون مع موظفي الهيئة من أجل تسهيل إنجاز مهامهم وتقديم المعلومات والسجلات المطلوبة.
4. تواجد الموظفين ومديري الأقسام والأشخاص المعنيين عند عملية التدقيق للإجابة عن استعلامات واستفسارات المدققين.

حدود المسؤولية

يكون أصحاب البضائع وأرباب العمل وناقلو البضائع مسؤولين عن أعمال مستخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم، فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائرة الجمركية والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في النظام.

عدم التعاون مع فريق التدقيق الجمركي اللاحق

إن عدم التعاون مع فريق التدقيق يعرض المنشأة لاتخاذ الإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، ومن هذه المخالفات على سبيل المثال:

- عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها.
- إعاقة موظفي إدارة الجمارك عن القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والتدقيق.

وللمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال على الرقم 19993

أو زيارة موقعنا الإلكتروني Zatca.gov.sa



امسح هـذا الكـود للاطّلاع علـى آخر تحديث
لهـذا المستند وكـافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa